

نظام الزكاة وإشكالية محو الفقر - دراسة اقتصادية لفريضة شرعية -

الباحثان: عبد اللطيف بلغرسة (و) جاوحدو رضا
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة
عنابة.

النواميس الإلهية التي تحكم القوانين
الاجتماعية فكان مآله الزوال.

وبالمقابل، وباسم الحرية الفردية
فرط النظام الرأسمالي في مصلحة
المجتمع لحساب مصلحة الفرد بدعوى
القوانين الاقتصادية المطبقة في
المادية والمبالغة في الذاتية والتي يحرم
بموجبها الفقير ويوصف بالكسول لعدم
رضاه بمستوى منخفض من الأجر كما
يقول الكلاسيك وبالتالي حرموه من أعز
صفة في الشخصية البشرية ألا وهي:
العمل والكسب.

وعلى اعتبار أن النظام الإسلامي هو
الوسطي في فكره والمعتدل في طرحه
والعادل في حكمه والنبيل في مقصده

لا تختلف الأنظمة الاقتصادية
الثلاث: النظام الرأسمالي، والنظام
الاشتراكي، والنظام الإسلامي،
كثيرا في المكونين الأولين للنشاط
الاقتصادي للمجتمع ألا وهما: الإنتاج
والاستهلاك، لكن هذه الأنظمة لا تكاد
تتفق حول النشاط الثالث الأكثر أهمية
والأبلغ خطورة والأكثر دراسة، ألا وهو:
التوزيع.

فباسم العدالة الاجتماعية بالغ
النظام الاقتصادي الاشتراكي في
تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة
الفرد بدعوى محاربة الفقر، وألغى جزء
مهما من مكونات الشخصية الإنسانية
ألا وهو الملكية الفردية فصادم بذلك

النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة بمبدأين هما: تحريم الربا وفرض الزكاة، ولئن أخذ المبدأ الأول حقه ومستحقه من البحث والدراسة والتطبيق فإن المبدأ الثاني لا يزال في كثير من الدول العربية يأمل في التحقيق حيث اختزلت هذه الفريضة الشرعية والضرورة الاقتصادية في فهم الكثير من المسلمين على أنها صدقة يفضل بها الأغنياء على الفقراء إن أرادوا ذلك وهي بالتالي لا تلج في المجتمع الحديث ولا تتماشى مع الاقتصاد المعاصر اللذين يقومان على العمل والإنتاج لا على الصدقات.

لكن الزكاة نظام مالي اقتصادي فريد باعتبارها ضريبة مالية تفرض على الأفراد والأموال وسائر الثروات، وهي مورد مالي دائم من موارد الدولة تصرف في تحرير الإنسان من ذل الفقر والاحتياج وتدفعه إلى العمل والإنتاج وترمي إلى إشباع حاجياته المالية وتطهر نفسه من الشح والحسد والبغضاء.

وهي إلى جانب ذلك معالجة

وهو الذي يسوس مصلحة المجتمع ولا يدوس مصلحة الفرد فإذا اغتنى الفرد استفاد معه المجتمع وإذا تطور المجتمع زادت رفاهية الفرد فالكل يعمل على تحقيق المصلحة الحقيقية للفرد والمجتمع في تناغم وتعاون وتنسيق وذلك عبر نظام الزكاة والذي يمثل في ذات الوقت ضرورة اقتصادية وفريضة شرعية يمكن تطبيقه من القضاء على أخطر ظاهرة سسيو- اقتصادية تهدد البشرية ألا وهي ظاهرة الفقر، بكل ما تحمله هذه الكلمة من مصاعب ومتاعب وعراقيل وتحديات.

ومنه جاءت هذه الدراسة الاقتصادية لثاني أهم فريضة شرعية لتحاول البحث في نظام الزكاة وإشكالية محو الفقر وذلك من خلال الاستدلال العلمي والاستنتاج المنطقي والاستئناس الميداني على أنه لا يوجد نظام مطلقا يكافح أسباب الفقر ويعالج نتائجه إلا نظام الزكاة عبر مؤسسة صندوق الزكاة.

1- نظام الزكاة: بين تثبيت

الأهداف وترسيخ المقاصد: يتميز

وهي كذلك طهارة للمال وتنمية له.

3- نظام الزكاة، تنمية للاقتصادي وترقية للاجتماعي:

تأسيسا على كون الزكاة نظاما ماليا واقتصاديا واجتماعيا فهي تعمل على معالجة آثار الفقر من جهة ومكافحة أسبابه من جهة أخرى فتنمية الجانب الاقتصادي وترقية الجانب الاجتماعي يمر عبر تحقيق الأهداف المختلفة وتطبيق النتائج المتعددة لنظام الزكاة وهذا على الأصعدة التالية:

3-1 على الصعيد المالي: تعد

الزكاة أول ضريبة عادلة وناجحة في التاريخ بحكم طابعها التعبدية المقدس خلافا للضريبة المعاصرة ذات الطابع القانوني الخالي من العدالة والعبادة مما يدفع بالمكلفين إلى التهرب منها والتحايل عليها بخلاف الزكاة التي يدفعها صاحبها مطبقا لفرضياتها طالبا لأجرها خائفا من عقابها طامعا في نتائجها وبالتالي فهي تمثل موردا ماليا وإيرادا كليا لميزانية الدولة يحميها من الوقوع في العجز أو الالتجاء إلى الدين الخارجي أو الداخلي

اقتصادية لاكتناز الأموال وتعطيها عن التداول والاستثمار، وهي أيضا أول نظام للتأمين والضمان الاجتماعي في تاريخ البشرية لأنها تعمل على تأمين أبناء المجتمع ضد العجز والفقر والكوارث والمجاعات وتحقيق التضامن الإنساني بينهم.

وباعتبار الزكاة فريضة شرعية وضريبة مالية فإن لها من الأهداف ذات الأبعاد النفسية فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومنها تطهير النفوس من نوازغ الشح والاستئثار والأنانية بالنسبة لمعطي الزكاة وتحريره من حب المال والتعلق به إلى حد الخضوع له وهي بالمقابل تطهير لنفس آخذ الزكاة من الحسد والبغضاء والذل والمهانة والمسألة والمسكنة، والزكاة تدريب على البذل والعطاء والعمل والنماء وتخليص للفقراء من كبر الأغنياء ومن عناء الدين وإرهاق الاستعلاء وهي تخلصهم كذلك من شظف العيش وضنك المعيشة وأسر الفقر وسجن العوز كما أنها وسيلة فعالة وهامة في تنمية شخصية الإنسان وكيانه المعنوي

وكل ذلك يعمل على القضاء على التضخم ويحارب الفقر ويعالج آثاره ويتطابق الاقتصاد الحقيقي من الاقتصاد النقدي، ذلك أن التضخم هو العدو الرئيسي للعدالة الاجتماعية ويترتب على مكافحته وتخفيض ارتفاع الأسعار حماية القدرة الشرائية للمواطن وإعادة توزيع الدخل لفائدة ذوي الدخل الضعيفة وتحسين العلاقة بين الأجور وتكاليف المعيشة دون الحاجة إلى دورات متتالية للزيادة في الدخل النقدية مما يصب في نهاية المطاف في حل إشكالية الفقر قضاءً لا على أسبابه ومعالجة آثاره.

3-3 - على صعيد التشغيل: لم يعد خافياً أن البطالة أصبحت تشكل معضلة اقتصادية واجتماعية ونفسية في الوقت ذاته ولم تفلح سياسات التشغيل المتبعة لحد الآن في محاصرتها أو امتصاصها بل أدت إلى تفاقمها ومن ثم زيادة حدة الفقر في المجتمع.

وباعتبار أن نظام الزكاة يعتمد على إعادة توزيع الثروة بشكل عادل فهي تمثل أحد الحلول الرئيسية للحد من

فهي مورد من موارد الحكومة يصرف لمواجهة الفقر وتمكن الأفراد من إشباع حاجياتهم وهي بحكم طابعها الشمولي والدائم تعتبر أداة بيد الدولة لمواجهة العجز المالي والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وحمايتها من فخ المديونية وهذا كله دون الاضطرار إلى تخفيض النفقات العامة التي هي ضرورية لمكافحة الفقر وزيادة النمو وتحقيق التنمية.

2-3 - على الصعيد النقدي:

باعتبار الزكاة اقتطاع نسبة 2.5 بالمائة من الثروة النقدية كل عام تدفع بمالكها إلى استثمارها في الواقع وعدم اكتنازها إذ لو تركها مالكها جامدة ساكنة لتناقصت عاماً بعد عام خاصة وأن الإسلام يحرم عليه الربا وبذلك ليس هناك سبيل لتنمية كميته النقدية إلا من خلال استثمارها في مشاريع إنتاجية تخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى نزول هذه الثروة النقدية وتداولها وذلك يحضر الطلب ويكثر العرض مما يمكن لمنتج تلك السلعة إلى إنتاج غيرها ومن ثم يكثر الإنتاج وتزيد وتيرة التنمية.

التنمية وتوفير الشغل لكل فرد ومكافحة الفقر وضمان حد الكفاية للمجتمع دون استثناء، ولن يتسنى لها ذلك إلا من خلال تطبيق نظام الزكاة، وهي تتحمل مسؤولية كل ما يحدث من انحرافات ناجمة عن تزايد حجم الفقر وتعاضم عدد الفقراء نتيجة لعدم توافر المستوى المعيشي المعقول لذلك اعتبر علماء الإسلام إقامة الحدود دون توفير الكفاية فيه تعد على شريعة الله استناداً إلى تلك الحادثة الشهيرة لعمر بن الخطاب مع أحد ولاته حيث سأله قبل توبيعه ماذا تفعل إذا جاءك سارق قال أقطع يده فرد عليه عمر قائلاً: "فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك"، يا هذا إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمتست في المعصية أعمالاً فسغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية.

ومن هنا يبرز عمق نظر الدولة في الإسلام للظواهر الاقتصادية والعلاقات

البطالة وبالتالي مكافحة الفقر وذلك من خلال تخفيض التكاليف الجبائية والشبه جبائية للمؤسسات واقتصارها على نسبة 205 بالمائة سنوياً مما يزيد في معدلات الأرباح وبالتالي فرص الاستثمار والتوسع والنمو وبالتالي زيادة فرص وإمكانيات التشغيل والتوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد البطالين وتخفيض نسبة البطالة وتشغيل العاطلين ومن ثم تقزيم حجم الفقراء والمعوزين وتحجيم ظاهرة الفقر والاحتياج.

كما يعمل نظام الزكاة على محاصرة البطالة من خلال صناديق الزكاة التي تعتمد إلى مساعدة مؤسسات تشغيل الشباب والمستثمرين الصغار والحرفيين الجدد بإنقاذهم من فخ البطالة وانتشالهم من فك الفقر وإخراجهم من فج اليأس والقنوط محوياً للآلام وزرعاً للآمال حتى يتحول الفقير الذي استفاد من الزكاة في هذا العام إلى مزك في العام القادم.

4-3 على صعيد دور الدولة:

إن وظيفة الدولة الرئيسية هي تحقيق

إن الزكاة بذلك تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة. وهي بذلك تعمل على عدالة التوزيع وتقارب المستويات الاجتماعية وإعادة التوازن.

4- المعادلة زكاة - فقر: مكافحة الأسباب ومعالجة النتائج: إن نظام الزكاة لا يتوقف عند حد معالجة نتائج ظاهرة الفقر بل يتعداها إلى البحث عن أسبابها ومكافحتها وذلك لا من أجل الحد من هذه الظاهر الاقتصادية والاجتماعية ولكن من أجل محوها تماما.

ولا يعد ذلك ضربا من الخيال أو نوعا من المحال بل أكدت لنا الدراسات التاريخية أن في عهد الخليفة الراشد الخامس ونتيجة لتعميم تطبيق نظام الزكاة تم القضاء نهائيا على ظاهرة الفقر ومحوها، بدليل أن بيت المال لم يجد لمن يعطي أموال الزكاة.

وتتمثل عملية مكافحة أسباب الفقر بإشاعة روح العمل والاجتهاد وتوسيع

الاجتماعية وقوانين ارتباطها ومكافحة لمشكلة الفقر فلن يكون هناك أداء سليم للأعمال ولا استقرار للأمن طالما لم يكفل للأفراد إشباع احتياجاتهم وذلك يكون بشكل رئيسي عبر تطبيق نظام الزكاة.

3-5 على الصعيد الاجتماعي:

يؤدي تطبيق نظام الزكاة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وتأمين أبناء المجتمع الواحد ضد الفقر والكوارث والمشاكل الاجتماعية الأخرى من انحراف وانتحار وانتحال وانعزال وانشغال وارتحال.... فنظام الزكاة جهاز أساسي من أجهزة التكافل الاجتماعي في الإسلام، ذلك التكافل الذي لم يعرفه الغرب إلا في دائرة ضيقة هي دائرة التكافل المعيشي بمساعدة الفئات العاجزة والفقيرة، وعرفه الإسلام في دائرة أعمق وأفسح بحيث يشمل جوانب الحياة المادية والمعنوية. فهناك التكافل الأدبي والتكافل العلمي والتكافل السياسي والتكافل الدفاعي والتكافل الجنائي وأخيرا التكافل المعيشي.

ملف الصد

الخاتمة: ونختم هذه الدراسة الاقتصادية لتلك الفريضة الشرعية بتدويننا لملاحظة جد هامة وهي أن نظام الزكاة نظام اقتصادي اجتماعي يوصف بأنه ديناميكي في التطبيق فعال في التحقيق لا يكتفي بمعالجة آثار الفقر بل يتجاوزها إلى مكافحة أسبابه بطريقة علمية ميدانية تأتي بالنتائج العملية عند التطبيق وذلك باستعمال أنظمة صناديق الزكاة ودورها الفعال في بناء اقتصاد الرفاهية الخالي من ظاهرة الفقر. ■

ملاحظة: للموضوع مراجع

مجال الإنتاج والاستثمار عن طريق تخليص من يقوم بذلك من الأعباء و التكاليف غير المبررة والمعوقة لنشاطهم والمعرقلة لعملهم بل ويتعدى الأمر إلى تشجيعهم وإعانتهم بالمال ومن الأسباب كذلك محاربة الاكتناز ومنع الربا اللذين يؤديان إلى زيادة عدد الفقراء وتعاضم حجم الفقر.

ويعمل نظام الزكاة كذلك على معالجة نتائج الفقر من خلال إعطاء أموال الزكاة إلى الفقراء ليس فقط للاستهلاك وإنما كذلك للاستثمار لخلق منصب شغل وزيادة القيمة المضافة ورفع حجم الإنتاج حتى يتحول فقير اليوم إلى مزكي الغد.

